الإعلام والتنمية المحلية في الجزائر الخلفيات والأبعاد

إعداد

د/ زكريا عكه ميلود عروس

جامعة محمد بوضياف المسيلة – مخبر الاتصال والمجتمع – الجزائر

تم استلام البحث في ١٥/ ٨ /٢٠١٨ تم الموافقة على النشر في ٢٦ / ٨ /٢٠١٨

ملخص :

تساهم وسائل الإعلام، على المستوى المحلي في عملية التنمية من خلال دورها البارز والفعال في الدفع بالمتلقي إلى المشاركة في مختلف التظاهرات والنشاطات والفعاليات المقامة على مستوى البيئة الضيقة، من خلال إعلامه بهذه النشاطات أولا، وبث روح و ثقافة المشاركة فيه ثانيا، أي رفع مستوى الاهتمام العقلي لدى المواطن بضرورة المساهمة في هذه النشاطات، وهو تعبير صريح عن حاجة المجتمع إلى إعلام يواكب خططه الإنمائية ويعمل على خلق المشاركة من جانب أفرادها في عملية التنمية، ويوفر الرغبة في التغيير وينمي اهتمام الناس بتغيير (تطوير) مجتمعهم. فالإعلام يتحمل مسؤولية مزدوجة من حيث هو ناقل لرسالة التنمية وشارح لها، وكذلك من حيث هو مطالب برفع انشغالات واحتياجات المواطن للمسؤولين بضرورة التنمية في كل المجالات.

وبما أن المطلب الأساسي لأي تطور هو تطوير الناس أنفسهم، فإن وسائل الإعلام تعتبر بمثابة حجر الزاوية التي تستند إليها أي عملية تطوير اجتماعي، فمن خلالها يمكن نشر الآراء والمعلومات والأفكار والمعتقدات التي تخدم قضايا التطور، وبواسطتها يمكن إطلاع الناس على أساليب الحياة العصرية، وتعريفهم بمشاكل التخلف في المجتمع الذي ينتمون إليه، وأسبابه ونتائجه.

الكلمات المفاتيحية: الإعلام المحلي، التنمية المحلية، التعددية السياسية، التسيير اللامركزي، التشاركية الاجتماعية.

Abstract:

The media, at the local level, contributes to the development process through its prominent and active role in engaging people to participate in various events and activities. First by informing them about social, economic and cultural issues and secondly by raising the intellectual level of the citizens in aim of stimulating their critical awareness. By doing so, the media will nurture a spirit of

participation and give an opportunity for the citizen to be part of the process.

There is a clear need for society to be kept informed in order for it to keep pace with the prevailing developmental programmes. Moreover, there is a virtue in encouraging members of society to take an active part in the development process and galvanise their effort to create change as well as motivate them to improve their living environment. Information has a dual responsibility in terms of transmitting and explaining the purpose of development as well as raising the needs and concerns of the citizens to the decision makers.

Since the basic requirement for any development depends upon the enpowerment of the people themselves, the media, in this instance, are the key element for implementing these much needed changes in society by the dissemination of information, opinions, ideas and beliefs. Furthermore, the media are the best vehicle for introducing large audiences to modern lifestyles as well as making them aware of the causes and effects of stagnation and backwardness.

Keywords *:* Local media, local development, multipartism, decentralized power, participation.

مقدمة:

تجدر الإشارة إلى أن موضوع تأثير الإعلام ووسائله على المجتمع عموما وعلى المجتمع المحلي خصوصا، باعتباره جزء لا يتجزأ من الوحدة الكلية، من المواضيع التي شغلت الباحثين في ميدان علوم الاجتماع منذ عشرينات القرن الماضي، وتم رصد العديد من الدراسات في هذا الميدان نظرا لأهمية الموضوع وصعوبته وتطور تقنيات وسائل الإعلام والاتصال التي تفرض مواكبة علمية لها، لفهم ما تحمله من انعكاسات على الأصعدة المجتمعية المختلفة.

شهدت الجزائر تغييرات وإصلاحات سياسية كان لها انعكاسها على باقي القطاعات. وقد جاء في خضم ملف الإصلاحات السياسية الشاملة، بعد الانتقال من مرحلة الأحادية الحزبية إلى التعددية السياسية بإقرار دستور ١٩٨٩، إعادة النظر في مجال الإعلام واحداث قانون الإعلام لعام ١٩٩٠ الذي فتح مجال الممارسة للقطاع

الخاص (المسمى بالصحافة المستقلة، أو الإعلام الخاص)، بعدما كان حكرا على المؤسسات العمومية، حيث ولدت حرية الإعلام، أي الحرية من حيث الملكية، التعبير، النشر، وحق النقد.

إشكالية الدراسة:

سنعالج في هذه الدراسة قضية عامة ومعروفة في الأدبيات الإعلامية العالمية تتمحور حول كيفية خدمة الإعلام ووسائله للتنمية المحلية، والأدوار التي يؤديها الإعلام التنموي المحلي في الجزائر خلال مرحلة التعددية السياسية.

دراسات سابقة:

١/ "الإعلام المحلي وأبعاده التنموية في المجتمع"، سويقات لبنى، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، ٢٠١٠/٢٠٠٩، الجزائر. خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المتمثلة في: دور الإعلام المحلي في حماية الهوية الثقافية، إبراز الشخصية القومية وتنمية قوى الإبداع، الترابط بين أجزاء المجتمع وبث روح الجماعة، ربط الفرد بالمشكلات التي تواجه مجتمعه المحلي، توطيد العلاقة بالمؤسسات السياسية من خلال نشر الثقافة السياسية.

٢/ "اليوم العالمي للإعلام الإنمائي-الإعلام على أجندة العالم للتنمية المستدامة"- مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة ٢٠١٦.

خلصت الدراسة إلى استعراض مفهوم الإعلام التنموي ودوره الجوهري في تحقيق التنمية، هذا الدور الذي لا يمكن أن يتحقق إلا في فضاء يضمن حرية التعبير والرأي ويحفظ مسارات الديمقراطية ويضمن حقوق الانسان.

٣/"دور الإعلام في دعم خطط التنمية المستدامة"، فوزية حجاب الحربي ٢٠١٦، ورقة عمل.

ركزت الباحثة في هذه الورقة على أن حرية الإعلام، وتنوع أدواته وفحوى رسالته، واستحداث دوائر متخصصة في مجال الإعلام التنموي لدى الوزارات والمؤسسات الحكومية كفيل لوجود دور واقعي وملموس لوسائل الإعلام في تحقيق التنمية.

أهداف الدراسة:

يتحدد الهدف الرئيس للدراسة من خلال عرض الأدوار المهمة التي تقوم بها وسائل الإعلام على المستوى المحلي، سواء من خلال إيصال المعلومات والأخبار والبيانات والإحصاءات التي تساعد في ترقية حس المواطن بمفهوم التنمية المحلية، وبالتالي تمكينه من المساهمة فيها، أو كشريك في هذه العملية من خلال تحمل مسؤولية الوساطة بين مراكز القرار على شتى المستويات من جهات رسمية عليا وجهات رسمية سفلى (الجماعات المحلية) والسكان المحليين باعتبارهم المستفيد الأول من برامج ومشاريع التنمية، ثم ممارسة عملية الرقابة على التنفيذ من خلال إبراز الإيجابيات

والسلبيات التي رافقت وترافق العمليات التنموية، من خلال الدفاع عن هذه البرامج أو التصدي لها.

ويهدف هذا المقال من جهة أخرى إلى بناء تصورات علمية عامة لدى المهتمين بالإعلام المحلي وعلاقته بالمحيط، ومتخصصة لدى الباحثين في هذا المجال بالأدوار الهامة التي يلعبها الإعلام المحلي للمساهمة في إيجاد أرضية خصبة وجو مشجع على إحلال تنمية محلية ذات أسس مدروسة ومخططة وفق منهجية علمية مؤدية إلى نتائج واقعية إيجابية، تعود بالنفع والفائدة على جميع فئات المجتمع، وفي الوقت نفسه التذكير بأهمية الإعلام المحلي باعتباره شريك أساسي ومساهم فعّال لا ينبغي تحييده أو إبعاده، لأن ذلك يؤدي إلى وجود نتائج منقوصة ومبتورة وبالتالي سلبية .

تعاريف مصطلحات الدراسة:

التعددية السياسية: من المفاهيم التي أولى الباحثون لها أهمية بالغة منذ خمسينيات القرن العشرين، والتي نادى بها أنصار المدرسة اللبرالية، والتي برزت من خلال تأكيدها على مفاهيم الحرية والتنافس ومبدأ مسؤولية الدولة وحقوق الانسان.

تعتبر نظرية التعددية المركز الذي تدور حوله اللبرالية الحديثة، وهي وجود أكثر من حركة أو حزب سياسي في النظام السياسي الواحد، ويتنافس الجميع من أجل الوصول للسلطة، والتعددية جوهر وأساس الدولة القومية الحديثة[١].

وهي مصطلح حديث الظهور والاستخدام وهو وثيق الصلة بمصطلح الديمقراطية (الغربي)، وقد عرفت المجتمعات الإنسانية صيغ التعامل مع التعددية السياسية التي تعني تعدد الجماعات الاجتماعية التي تتبنى مفاهيم متميزة عن بعضها للواقع والمستقبل السياسي للوطن داخل المجتمع الشامل [٢].

وتنقسم التعددية في الفكر الغربي بين مدرستين: اللبرالية والراديكالية، الأولى ترى في التعددية وسيلة لتحويل الحاجات والمطالب الخاصة إلى سياسات عامة وتركز على الأفراد والجماعات وحقوقهم، والثانية تعتبر التعددية وسيلة لتحقيق المشاركة الديمقراطية واسعة النطاق والعدالة الاجتماعية، حيث تركز على تخصيص وتوزيع المزايا الاجتماعية وتوسيع نطاق المشاركة ليشمل السياسة والمجتمع[٣].

---

[١] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، ٢٠٠٥، ص ١٠٩.

[٢] عامر حسن فياض، فكرة التعددية السياسية في العراق الحديث، الصيرورة والبواكير، مجلة دراسات عراقية، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٥، ص٤٣.

[٣] أسعد عبد الوهاب عبد الكريم، آليات التعددية السياسية وعلاقتها بالديمقراطية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، عدد ١٩، ص ٤٣٢.

اللامركزية:إن الاهتمام بهذا المصطلح جاء مواكبا للاهتمام بقضية التنمية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، إذ أصبح لا ينظر إلى أساليب التسيير بالبساطة التي كانت من قبل والذي اعتمدته الدول في القيام بالوظيفة الإدارية، حيث هناك بعض الجوانب التي فرضت الاستعانة بأسلوب آخر، خاصة بعدما أصبح من الصعب أن تقوم الإدارة المركزية بالوظيفة الإدارية في كافة أرجاء الدولة لوحدها، بل لا بد لها من مساعدة من طرف جهات أخرى تتولى إشباع جزء من الحاجات العامة من خلال ممارسة جزء من النشاطات بشكل مستقل، وهذا الأسلوب من أساليب التنظيم والتسـيير يعرف باللامركزية [٤] .

وعليه فإنه يقصد باللامركزية توزيع الوظيفة الإدارية والسياسية بين السلطة المركزية وبين هيئات محلية أو مصلحية تتمتع بالشخصية المعنوية.

يعرف الباحث البريطاني مودي جرام اللامركزية بأنها مجلس منتخب تتركز فيه الوحدة المحلية ويكون عرضة للمسؤولية السياسية أمام الناخبين (سكان الوحدة المحلية)، وتعتبر مكملا لأجهزة الدولة[٥].

اللامركزية مطلب سياسي اجتماعي : في ظل زيادة وتطور واتساع السلوكات الموضوعية وازدياد الوعي بالديمقراطية التشاركية لدى أفراد المجتمع ،والتي نعني بها انهيار الاعتبارات الشخصية وزوال النزعة الديكتاتورية أو الاستبدادية ،ازداد ارتياح السلطات المركزية التي أبدت مرونة وسهولة أكثر في التنازل نحو الاستئثار بالسلطة واحتكار صلاحيات التصرف ، كما ضعفت لديها نزعة الهيمنة والسيطرة على مختلف جوانب الحكم "وفي ظل نزعات الديمقراطية هذه لا يكون من الصعب على القيادات العليا للجهاز الحكومي أن تفوّض السلطات والصلاحيات ،فسلوك التفويض يكون متّسقا مع القيم والثقافة والعلاقات الاجتماعية السائدة "[٦]

فاللامركزية إذن أسلوب تسيير وظيفي يتم بمقتضاه تقسيم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي، تتمتع بشخصية اعتبارية وتمثلها مجالس منتخبة لإدارة مصالحها تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية.

يتمثل أحد أهداف مسارات اللامركزية، التي انتشرت منذ التسعينات في الغالبية العظمى من الدول في بناء

---

[4] John Agnew, Symposium on Political Centralization And decontralization, In Policy Studies, Vol 18, N0 3, 1999,P. 13.

[٥] عبد العزيز الشيخلي، العلاقة بين الحكومة المركزية والإدارة المحلية(ندوة)، المعهد العربي لإنماء المدن، بيروت، ٢٠٠٢، ص ١٢.

[٦] مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية ،١٦٨٦، ص ٦٤.

منظومة حوكمة متجذرة في السياق المحلي تستجيب لاحتياجات المتساكنين بصفة ملائمة بأكثر ما يمكن وذلك حسب منطق القرب. لذلك يجب أن تقترن اللامركزية بإرساء الديمقراطية في مجال الحوكمة المحلية. لتزيد "الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية عبر السماح للمواطنين بالتحكم في البرامج السياسية بشكل أفضل على المستوى المحلي"[٧]

وتعتمد الجماعات المحلية آليات الديمقراطية التشاركية، ومبادئ الحوكمة المفتوحة، لضمان إسهام أوسع للمواطنين والمجتمع المدني في إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها طبقا لما يضبطه القانون. وهذا ما يحيلنا إلى إيجاد تعريف موثق لمصطلح التشاركية.

المقاربة التشاركية [٨]: التي تعني أنه يمكن للأفراد في المجتمع الانتقال من مواقع القبول والتلقي السلبيين إلى مواقع النقاش والتقرير على الصعيدين المحلي والوطني، وبالتالي مشاركتهم المحلية هي ضمان لصحة التقديرات التي تقوم عليها الخطط والبرامج. كما أن اعتماد المقاربة التشاركية بين القطاع الخاص والمجتمع المدني في مجالات تشخيص الموارد وتحديد حاجيات وامكانيات استثمارها يشكل في مفهوم التنمية المحلية شرطا رئيسيا للربط العضوي الجدلي بين النهوض بتنمية المجتمع المحلي من جهة وبين التطور الحكومي في مجال إقرار وتنفيذ السياسة التنموية على الصعيد الوطني من جهة أخرى.

المشاركة السياسية هي الطريقة أو الوسيلة التي يستطيع من خلالها المواطن التعبير عن موقفه من مختلف القضايا التي تهمه وتهم المصالح العامة، وبواسطتها يشارك في صناعة القرار السياسي عن طريق التمثيل في المؤسسات السياسية المنتخبة والتي قد تعبر عن اهتماماته أو جزء منها [٩].

يمكن تعريف الديمقراطية التشاركية على أنها "مجموعة الإجراءات والوسائل والآليات التي تتيح للمواطنين الانخراط المباشر في تسيير الشؤون العامة". وتبعا لذلك لا يتم تعريف الديمقراطية التشاركية في حد ذاتها، أي بوصفها مفهوما، بل يتم تعريفها من خلال الوسائل الموضوعة على ذمتها وذلك في علاقتها بالهدف المقصود من

---

[٧] أحمد صقر عاشور، الإدارة العامة مدخل بيئي مقارن، دار النهضة العربية، لبنان، ط١،١٩٧٩، ص٤٠٤.

[٨] كريم لحرش، مغرب الحكامة، التطورات، المقاربات والرهانات، ط٢، طوب بريس، الرباط،٢٠١١، ص١٦٣.

[٩] رابح لعروسي، السلطة التشريعية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية، مذكرة ماجستير بجامعة الجزائر،٢٠٠٤، ص ٢٤.

تكريسها. وتسدّ الديمقراطية التشاركية ثغرات الديمقراطية التمثيلية وتتجه إلى إصلاحها. أي أنها "تقوم بدمقرطة الديمقراطية".

المشاركة المجتمعية :تعبئة جهود أفراد المجتمع وجماعته وتنظيمها للعمل مع الأجهزة الرسمية وغير الرسمية لرفع المجتمع اقتصاديا واجتماعيا.[١٠]

حيث أن تحقيق مفهوم المشاركة المجتمعية يعتمد بشكل كبير جدًا على الفعاليات الشعبية والجمعيات الأهلية التي تعرف باسم وسطاء التغيير واعتبار هذه الفعاليات والجمعيات هي الممثلة إلى حد كبير للمجتمع الذي تعيش فيه وهي أيضا التي تقوم بدور إحداث التغيير فيه [١١].

المشاركة والتنمية: هناك ارتباط وثيق وتأثير متبادل بين المشاركة والتنمية حيث تتيح التنمية فرصا أكبر لتوسيع مجالات المشاركة، كما تخلق الحافز للمشاركة، في الوقت الذي تسمح المشاركة بممارسة الجماهير ضغوطا على صانع القرار لاتخاذ سياسات لصالح قضايا التنمية [١٢].

هناك من يعرف المشاركة عموما على أنها عملية تشمل جميع صور اشتراك أو إسهامات المواطنين في توجيه عمل أجهزة الحكومة أو أجهزة الحكم المحلي أو لمباشرة القيام بالمهام التي يتطلبها المجتمع سواء كان طابعها استشاريا أو تقريريا أو تنفيذيا أو رقابيا، وسواء كانت المساهمة مباشرة أو غير مباشرة.

كما تعني إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى في إعداد وتنفيذ سياسات التنمية المحلية سواء بجهودهم الذاتية أو التعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية.

فالتشاركية على هذا الأساس تعني "الجهود المشتركة الحكومية والأهلية في مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقا لخطط مرسومة، وفي حدود السياسة الاجتماعية للجميع"[١٣]

مفاهيم الدراسة:

---

[١٠] خطيب، عبد الله، **العمل الجماعي**، مقرر ٣٣١٦، جامعة القدس المفتوحة، برنامج التنمية الأسرية، ٢٠٠٦، ص ٥.

[١١] غنيم، عثمان، **التخطيط أسس ومبادئ**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١، ص ١٧٨.

[١٢] السيد عليوة منى محمود، مفهوم المشاركة السياسية، مقاربات، عدد ١٥/١٤، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية،٢٠١٦ص ٢٩٣.

[١٣] السيد عليوة منى محمود، مفهوم المشاركة السياسية، مقاربات، عدد ١٥/١٤، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية،٢٠١٦ص ٢٨٠.

تتمحور الدراسة حول مفهومين رئيسيين هما الإعلام ووسائله المحلية، ومصطلح التنمية المحلية، باعتبار العلاقة الوثيقة التي تميز المفهومين حيث لا غنى عن الإعلام ووسائله كواحد من المتطلبات الرئيسية للتنمية. فالجزائر، التي تعتبر دولة سائرة في طريق النمو، انتبهت منذ استقلالها إلى إعطاء الأهمية البالغة لوسائل الإعلام كشارح ومعبأ للبرامج التنموية في كل المجالات وتطويعها لخدمة هذا المشروع، بغض النظر عن التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنظام السياسي ونظرته لها. وهو ما ولد فكرة الملكية العمومية لوسائل الإعلام كنموذج واقي من الأخطار المحتملة للملكية الخاصة وضامن لخدمة الصالح العام. ومع مطلع تسعينيات القرن العشرين بدأ النظام السياسي يعيد ترتيب أولوياته ضمن التغيرات والتحولات العالمية الجديدة فكان لزاما عليه التنازل عن الملكية العمومية لوسائل الإعلام لصالح الأفراد والمؤسسات الخاصة و"المستقلة". وقد تعمّق الدور الذي لعبه الإعلام ووسائله تبعا لخيار التعددية السياسية إذ لم يكتف بكونه ناقلا للرسالة الإعلامية بل تطور ليصبح الشريك الفعّال المساير للعملية التنموية وأحد الأطراف المحورية في عملية تجسيد المواطنة في إطار تعدد وتنوع الآراء والاتجاهات المنبثقة عن التطور الديمقراطي للبلاد.

تكمن أهمية الدراسة من جانبها النظري في أنها توظف مجموعة من النظريات الحديثة المتعلقة بالإعلام المحلي وتربطها بموضوع كان ينسب إلى وقت قريب لعلم الاقتصاد وهو التنمية؛ وبالتالي إيجاد علاقة ترابط ضرورية ومنطقية تفتح المجال للبحث أكثر في الحدود النظرية التي يمكن أن تصل إليها علوم الإعلام والاتصال. وكذا محاولة بناء نموذج علمي نظري خاص بالبلدان السائرة في طريق النمو، إضافة إلى إطلاع المسؤولين والمواطنين بأهمية علوم الإعلام والاتصال عامة والإعلام المحلي بوجه خاص في إيجاد الحلول للمشكلات التنموية التي تعاني منها هذه المجتمعات محليا. أما من الناحية التطبيقية فإن الدراسة تلقي الضوء على الأدوار التي ساهم ويساهم بها الإعلام المحلي في الجزائر لإيجاد الحلول لمشكلات التنمية المحلية من خلال عرض تجربتها في هذا المجال، وكيفية الاستفادة منها دون الوقوع في الصعوبات والمعيقات نفسها.

الإطار النظري للدراسة:

نتعرض في هذا الجزء إلى مفهوم الإعلام المحلي ومفهوم الإعلام المحلي التنموي، وكذا مفهوم التنمية المحلية، ولكن في البداية يتعين علينا التطرق أولا إلى تحديد حجم العلاقة الموجودة بين المفهومين، حتى نبين في الأخير درجة التكامل والانسجام بينهما من ناحية التفاعل والتداخل، إيجابيا كان أم سلبيا.

علاقة الإعلام ووسائله بالتنمية:

إن العلاقة بين الإعلام والتنمية المحلية لم تأت مصادفة إنما استندت إلى أسس موضوعية وعلمية شاملة للإنسان ونشاطه وحاجاته المادية والفكرية والاجتماعية،

ولذلك لا يمكن تناول هذه الظاهرة بصورة منفصلة تجعلها مقصورة فقط على الجوانب الاقتصادية، بل يجب معالجتها بصورة كلية حتى تشمل كل نشاطات المجتمع لتغطي كافة جوانبه الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية.

لقد حضي موضوع علاقة وسائل الإعلام بالتنمية بوجه عام بالكثير من الاهتمام من جانب الباحثين والدارسين، وأفردوا له دراسات خاصة تتناوله من زوايا متعددة.

إن البحث في علاقة الاعلام بالتنمية عبر الأدوار التي تقوم بها وسائل الاعلام إنما يمثل بالضرورة جانبا سوسيولوجيا، باعتبار أن علم الاجتماع يعني بشكل خاص الدراسة العلمية للسلوك أو الفعل الاجتماعي البشري.[١٤] (١)

فالإعلام ووسائله لهم الدور المؤثر في حركة المجتمع وحركة الانسان داخل مجتمعه، بل إنه يمثل ظاهرة اجتماعية يتمتع بها الانسان من حيث هو كائن اتصالي واعي، كما أن التنمية تتصف بمسايرتها لحركة المجتمع إذ هي جزء منه، وهي عملية ديناميكية تابعة للمجتمع النامي المتميز بالحركية في بحثه الدائم عن التطور.

لقد اكتسب الاعلام ووسائله هذه الأهمية من خلال تصنيفه كأداة استطاعت أن تعكس الصراع الإيديولوجي والسياسي بين التيارات الفكرية والقوى السياسية المختلفة من خلال التطور الرهيب الذي طرأ على تلك الوسائل منذ اختراع المطبعة في منتصف القرن ١٥ مرورا بظهور السينما في أواخر القرن ١٩ والإذاعة في أوائل القرن ٢٠ ثم التلفزيون في الأربعينيات من نفس القرن، وبعدها الأقمار الاصطناعية التي ضاعفت من قوتها وتوسعها وشموليتها بعدما تخطت سرعتها سرعة الضوء باختراع الحاسوب وربطه بالأنترنت.

وقد أتاح هذا التطور للإعلام ووسائله أن يتحول إلى قوة نفوذ محورية تمارس انعكاسات معتبرة على الحقل التنموي المحلي من حيث تهيئة الشروط الموضوعية لتنفيذ، تقويم وتحديد اتجاهات البرامج التنموية المحلية من خلال عملية التوعية والترشيد الاجتماعي المتعدد الأبعاد.[١٥]

---

[١٤] عبد المجيد شكري، الاتصال الاعلامي والتنمية، آفاق المستقبل وتحديات القرن الجديد، العربي للنشر، ط١، مصر، ١٩٩٠.ص٥١

[١٥] عواطف عبد الرحمن، إشكالية الإعلام التنموي في الوطن العربي، دار الفكر العربي، مصر، ١٩٧٧، ص ١٤،١٥.

يرى "لوسيان باي" أن وسائل الإعلام أداة أساسية في عملية التنمية نظرا لقدرتها على ربط الحكام بالمحكومين، فتسهّل مهمة الحكام ليحكموا، وتساعد المحكومين على المشاركة الإيجابية في الحياة السياسية[١٦].

يتفق أغلب الباحثين على أن درجة الاهتمام بالدراسات التي تربط بين الإعلام ووسائله المختلفة من جهة والتنمية من جهة أخرى قد مر بمراحل ثلاث هي:

١/ مرحلة الإهمال: والتي امتدت إلى نهاية الخمسينات من القرن العشرين، حيث أُهملت فعالية وسائل الاعلام في التنمية، فلم تطرح جوانب الاتصال المختلفة ضمن نماذج التغير الاجتماعي، وحتى ذلك التاريخ لم تكن نظريات التغير الاجتماعي المعروفة تولي موضوع الاتصال أهمية خاصة حيث كان النموذج الأبرز من النظريات يؤكد على تراكم رأس المال والاستثمارات والادخار كمداخل للتنمية، وتناولت النظريات السياسية عوامل السلطة والعلاقة

بين الفئات الاجتماعية المختلفة والتنمية والقيادة في المجتمع، وقد ركزت النظريات النفسية على حاجة الفرد إلى التغيير وتبني الاتجاهات والمسالك والقيم الجديدة المناسبة والملائمة والضرورية للتنمية.

٢/ مرحلة المبالغة: والتي بدأت منذ بداية الستينات من القرن العشرين وسميت مرحلة المبالغة في دور وسائل الإعلام في التنمية، حيث وعدت التنمية القومية بالنمو السريع في الإنتاجية الاقتصادية ودور وسائل الإعلام الجماهيرية يكمن في تعبئة الموارد البشرية من خلال إحلال قيم واتجاهات وسلوكيات جديدة أو حديثة محل القيم والاتجاهات والسلوكيات القديمة بهدف زيادة الإنتاجية.

٣/ مرحلة التوازن: وقد رسخت هذه المرحلة فكرة الاعتقاد بقدرة وسائل الإعلام في الإسهام بشكل فعال في التنمية، وبدأت مرحلة التوازن بين دور كل من وسائل الإعلام ووسائل الاتصال التقليدية على أساس أن لكل منهما قدرات خاصة، وأن تحقيق التنمية يحتاج إلى مزايا كل منهما، على اعتبار أن وظيفة الوسيلتين تختلف بين المجتمعات المتقدمة والمتخلفة. كما رأى "ولبر شرام" أن الاتصال الكافي المؤثر هو الذي يستطيع فقط الإسراع بتحديث الدول النامية من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية[١٧] وكانت أولى النظريات التي تتحدث عن الدور الكبير الذي تقوم به وسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية في التنمية الوطنية في المجتمعات النامية، نظرية الباحث الإعلامي "دانييل

---

[١٦] في وجيه الشيخ، الإعلام والدعاية، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، ١٩٨٧، ص ٩٤

[١٧] ألفت حسن آغا، الاتصال الجماهيري وتنمية العالم الثالث: تحليل لدور نماذج الاتصال الجماهيري والتنمية، مجلة السياسة الدولية، ع ١٠٦، مصر، ١٩٩١

ليرنر" حول العلاقة بين تحضر الإنسان وتمدنه وبين تعرّضه لوسائل الإعلام، ثم تلتها أفكار كل من الباحثين شرام و"روجرز".

تعريف الإعلام المحلي:

يعتبر الإعلام المحلي هو المرآة التي تعكس ما يستجد على ساحات الحياة ومجالاتها المختلفة من تطورات وتفاعلات تحت تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على حياة الشعوب[١٨].

وهو لا يتجه إلى معالجة قضايا مركزية أو دولية إنما تنصب اهتماماته على تناول الأخبار والموضوعات والقضايا ذات الطابع المحلي، وإن اتجه إلى قضايا ذات طابع وطني أو قومي، فإنما يتناولها من زاوية ارتباطها الوثيق بالجانب المحلي الذي تصدر فيه أو تنتشر في إطاره. إذن هو إعلام يتناول القضايا ويعكس الأحداث المحلية المحددة بإطار جغرافي معين، ويخاطب جمهورا يعيش داخل هذا الإطار، وعليه فهو إعلام متخصص في مضمونه وتوزيعه وانتشاره حتى وإن حمل بعض صفات الإعلام المركزي في تقنياته.

تعريف وسائل الإعلام المحلية:

يقصد بها جميع المؤسسات والوسائل الإعلامية العاملة محليا سواء كانت عمومية أو خاصة من مطبوعة ومسموعة وسمعية بصرية وإلكترونية تعمل على تغطية الفعاليات المتصلة بقضايا المجتمع المحلي بمختلف أشكال التغطية الإعلامية من تقارير وأخبار وحوارات وتحقيقات وبرامج منفردة مطبوعة أو مسموعة أو مرئية وكذا سلوك وتفاعل الأفراد ضمن مجتمعهم، وحول الفروق الموجودة بين المدينة والريف، وعوامل ومراحل تبني الأفكار المستحدثة [١٩]. وفي الجزائر نقصد بها وسائل الإعلام التي تنشط في ولاية أو بلدية محددة جغرافيا والتي تهتم بالقضايا والموضوعات ذات البعد الجغرافي المحلي أو الجزئي للمجتمع.

تعريف التنمية المحلية:

لا شك أن مصطلح التنمية المحلية هو مصطلح لصيق بمفهوم التنمية الشاملة، ولذلك فلن نجد صعوبة كبيرة في الإحاطة به من حيث التعريف، ولكن عموما يبقى المصطلح مطاطا وفضفاضا ولا يمكن التحكم فيه بسهولة من ناحية الحصر الدقيق لمعانيه ومفرداته، والحديث عن التنمية المحلية هو حديث عن مفهوم حديث لأسلوب عمل اجتماعي واقتصادي، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة

---

[١٨] كمال التابعي، تغريب العالم الثالث دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، (القاهرة :دار المعارف)، ١٩٩٣، ص ٢٣.

[١٩] محمد شفيق، التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، د س ن، ص١٣

التفكير والعمل عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية، وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير وعليه يقال أن التنمية المحلية هي التي تشمل أو تتضمن كلا من أبعاد التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى هيكل المؤسسات وعمليات المشاركة على المستوى المحلي وقد عرفتها الأمم المتحدة بالعمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة (الهيئات الرسمية) لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع.

ومن التعاريف المتداولة تلك التي تصنفها كسياسة التجهيز والاستثمار لصالح الجماعات المحلية ويفترض فيها أن تنتهج برامج منسجمة ذات أمد قصير ومتوسط وبعيد، وهي برامج قائمة على أساس إحصاء الجماعات المحلية الواجب ترقيتها، وتعيين الأعمال الواجب الشروع فيها والتي تكتسي اهتماما حقيقيا بالنظر إلى الاحتياجات الأكثر إلحاحا للقطاعات المعنية وكذا تعبئة الوسائل الضرورية لذلك.

يقصد بها إذا تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي والسلطات الحكومية لتحسين الأحوال للمجتمعات المحلية، وتحقيق التكامل في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي، وتقوم هذه العمليات على عاملين هما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية.

وفي هذا الإطار يمكن أن نعرف التنمية المحلية في أبسط معانيها على أنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة، لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة.

ركائز التنمية المحلية:

تهتم المجتمعات المحلية في معظم الدول النامية بتحقيق تنمية شاملة سواء على المستوى المحلي أو الوطني، ويبقى الهدف الأساسي لها هو تنمية في إطار مشاركة شعبية بين كلا الجنسين إلى جانب الجهود الحكومية، وعليه فإن تحقيق تنمية محلية ناجحة على جميع المستويات لا يتم إلا بتفعيل دور العناصر التالية:

- تشجيع وتعميق المشاركة الشعبية بدفع أفراد المجتمع من أجل النهوض بالتنمية وتحسين المستوى المعيشي والمشاركة في اتخاذ القرارات المحلية التي تخصهم وتساعدهم على الرقي بنوعية الحياة.
- حرية الفرد في اختيار من يمثله لتأمين حق المشاركة الإيجابية وهذا تطبيقا لمبدأ الديمقراطية التمثيلية التي تعتبر أن المشاركة الشعبية مرتكز أساسي لممارستها،

وهي حق من حقوق الإنسان، خاصة المشاركة في القرارات التي تخصه وتخص مجتمعه في مشاريع تنمية المجتمع وبرامجها.

- تنظيم آلية المشاركة الشعبية المحلية بواسطة تفعيلها على مستوى المجالس الشعبية، وذلك بتمكين الحضور خلال المداولات (المادة ٤٥ أثناء مناقشة القرارات المحلية حسب ما نص عليه القانون البلدي ١٠/١١).
- تشجيع منظمات المجتمع المدني المحلي كالجمعيات والنقابات للقيام بمهام إدارة وصيانة مشاريع الخدمات العامة، تحت إشراف الجهات الرسمية.
- التدريب المتواصل والمستمر للقيادات المحلية من أجل الارتقاء بقدراتهم وزيادة الكفاءة لديهم للقيام بالمهام الموكلة إليهم، وتشجيع تبادل البرامج والأفكار التنموية ونماذج المشاركة بين القيادات المحلية والوطنية والأجنبية.
- تفعيل سياسة الاتصال مع المواطن وإشراكه في اتخاذ القرارات التي تخص شؤونه المحلية وأعماله المسطرة، لذلك فإن غياب المشاركة المحلية يعيق تنمية المجتمع المحلي ويعيق خططها حتى ولو كانت معدة إعدادا جيدا ومزودة بالموارد التكنولوجية والمالية اللازمة.

تعريف الإعلام المحلي التنموي:

الإعلام التنموي اصطلاح وضعه الباحث "ليونارد ساسمان (Sussman)" المدير التنفيذي لمكتب "بيت الحرية *Freedom house*" في نيويورك للإشارة إلى استخدام وسائل الإعلام في مساندة التنمية الاقتصادية. وقد تزايد الاهتمام العالمي منذ مطلع السبعينات بأهمية وضع سياسات وطنية للاتصال في دول العالم الثالث، ترتبط بشكل وثيق باستراتيجيات التنمية، وقد أسهمت اليونيسكو بدور كبير في هذا المجال، تمثل ذلك في الدعوة منذ عام ١٩٧٢ إلى تطوير البحوث التي تسهم في تطوير سياسات الاتصال في علاقتها بالتنمية، وقد أوصى لتحقيق هذه الغاية المؤتمر العام لليونيسكو، سنة ١٩٧٤ بتنظيم مؤتمر دولي حكومي للبحث في السياسات الإعلامية في أمريكا اللاتينية في عام ١٩٧٥، وآخر في آسيا عام ١٩٧٧، وهي جزء من مؤتمرات عقدت في العالم الثالث لإقامة مجالس وطنية إعلامية وتطوير البحث العلمي في هذا المجال، ونشير هنا إلى مؤتمر "ياوندي" الذي عقد في عام ١٩٨١ في الكامرون لبحث السياسات الاتصالية والإعلامية في إفريقيا.

وقد تعددت التعريفات التي وضعها الباحثون والمختصون في مجال الاعلام حول تعريف الإعلام التنموي فمنهم من يرى بأنه:"المنظومة الإعلامية الرئيسية أو الفرعية المتخصصة في معالجة قضايا التنمية". بينما يعرفه اخرون بقولهم ان الإعلام التنموي فرع أساسي ومهم من فروع النشاط الإعلامي يعمل على إحداث التحول الاجتماعي بهدف التطوير والتحديث، أو بمعنى آخر هو العملية التي يمكن من خلالها

توجيه أجهزة الإعلام ووسائل الاتصال الجماهيري داخل المجتمع بما يتفق مع أهداف الحركة التنموية ومصلحة المجتمع العليا.

كما يعرف بالجهود الاتصالية المخطط لها والمقصودة التي تهدف إلى خلق مواقف واتجاهات ايجابيه وصديقه للتنمية، وبذلك فأن الأعلام التنموي غير معني بصناعة التنمية ولكنه يهيئ الظروف الاجتماعية والثقافية والنفسية للأفراد والجماعات من اجل أن يستجيبوا للخطط والبرامج التنموية بشكل فعال. ومن التعريفات الاخرى للإعلام التنموي أحد الفروع الأساسية للنشاط الإعلامي الذي يهتم بقضايا التنمية. فهو إعلام هادف وشامل، ويفترض أن يكون إعلامًا واقعيًا. يهدف إلى تحقيق غايات اجتماعية تنموية. وهو مرتبط بالنواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية، ويستند إلى الصدق والوضوح والصراحة في التعامل مع الجمهور.

إن الصحافة التنموية هي فن وعلم الاتصال الإنساني المستخدم في عملية التحول السريع للبلد وذلك من حالة الفقر إلى حالة ديناميكية من التطور الاقتصادي، والتي توفر (أي الحالة) إمكانية تحقيق عدالة اجتماعية واقتصادية أكثر تلبية للمقدرة الإنسانية.

إذن الإعلام التنموي هو أحد فروع الإعلام ويهدف إلى الإسراع في تحول مجتمع ما من حالة فقر إلى حالة ديناميكية من النمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

هناك نوعان من الإعلام التنموي وهما:

الإعلام الجماهيري: والذي يشمل الوسائل الإعلامية الجماهيرية التقليدية (الإذاعة، التلفزيون، والصحافة المطبوعة) والصحافة الكترونية بتطبيقاتها المتنوعة.

الإعلام المباشر: أي الإعلام الصادر عن الوحدات المحلية سواء كانت رسمية أو غير رسمية مثل منظمات

المجتمع المدني المحلي، والهيئات والمجالس الإدارية والمنتخبة كالبلدية والدائرة، والذي يشمل اللقاءات المفتوحة مع أفراد المجتمع المحلي المستهدف، والإصدارات مثل المطبوعات أو التسجيلات الصوتية والمرئية.

خصائص الإعلام المحلي التنموي:

يتمتع الإعلام المحلي التنموي ببعض الخصائص من أهمها :

- يتميز بأنه إعلام هادف، يسعى إلى تحقيق أهداف المجتمع الأساسية واستخداماته بشكل عام فاق درجة التمدن نفسها.فهو يقوم بتهيئة الأجواء المناسبة لغرض إنجاح الخطط التنموية، كما ويهدف بالدرجة الأساس إلى تعزيز قدرات الجمهور من أجل المشاركة الإيجابية في عملية التنمية والقضايا التي تهم المجتمع الذي يعيشون فيه. وهو مبرمج ومخطط يرتبط بخطط التنمية ومصالحها.

- الشمولية والتكامل، فهو إعلام شامل يرتبط بالنواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التربوية، ويسعى إلى إقناع الرأي العام بضرورة التغيير الاجتماعي لتحقيق أهداف التنمية .
- إعلام متعدد الأبعاد، حيث تتعدد أبعاده لتشمل الأبعاد الصحية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.
- إعلام واقعي، فهو واقعي في أسلوب معالجته لمسائل المجتمع وطرحها وتعبيره عن هموم الناس وتطلعاتهم، وقابلاً لمسايرة القضايا المستجدة، يستند إلى الوضوح في التعامل مع الجمهور والثقة المتبادلة.
- حديث ومتطور، يستخدم أساليب مشوقة حديثة ويعتمد على التكنولوجيات المتطورة.
- التعامل مع مختلف الوسائل، يتخذ الإعلام التنموي وسائل متعددة لغرض تحقيق دوره التنموي أهمها التلفزة، الإذاعة، الصحافة المطبوعة، الصحافة الإلكترونية، اللقاءات المفتوحة مع الجمهور المستهدف، الإصدارات المطبوعة أو المسجلة، البطاقات البريدية المصورة، المطويات، الأفلام القصيرة، الملصقات، الصحف، الملفات، الجداول الزمنية، الكتيبات، المعارض.
- وأخيرا يمكن اعتباره إعلاما متفتحا يستفيد من خبرات وتجارب الدول والمجتمعات الأخرى.

أهمية الإعلام المحلي:

تنبع أهمية الإعلام المحلي ووسائله من أهمية الإعلام والاتصال في المجتمع ذلك أن هذا الأخير يقوم أساسا على الاتصال بين أفراده وجماعاته، فلا يمكن تخيل مجتمع بشري بدون إعلام.

الوسائل الإعلامية المحلية وعلى غرار باقي الوسائل الاعلامية، تقوم بدور رئيسي وجوهري في غرس القيم، والتأثير على السلوك الإنساني بواسطة عروضها الكثيفة والمتنوعة الموجهة لجميع شرائح المجتمع وخاصة منها الأطفال.

هذا بالإضافة إلى أنها تراقب البيئة الاجتماعية وتزودها بالمعلومات والتنبيه بالمخاطر، وتخلق المثل والقيم الاجتماعية، وذلك من خلال تقديم بعض النماذج الايجابية في مختلف المواضيع، وكذلك تحقق التواصل الاجتماعي من خلال التعبير عن الثقافة السائدة والكشف عن الثقافات الفرعية ودعم القيم الإيجابية الشائعة، وأخيراً التعبئة والتي تتمثل في الإسهام في الحملات الاجتماعية.

وقد حدد عالما الاتصال لازارسفيلد، وميرتون بعض الوظائف الخاصة بوسائل الإعلام، فقد أشارا إلى أن من أهم وظائف وسائل الإعلام هو تبادل الأفكار والآراء بين أفراد المجتمع، وتدعيم المعايير الاجتماعية من خلال معاقبة الخارجين عن هذه المعايير، وأخيراً التحذير الذي يقصد به تجنب الآثار غير المرغوب فيها للمجتمع.

وعليه فإن الإعلام المحلي يتميز بتأثيره الايجابي المتعاظم، فهو يساهم في بناء العقول والنفوس، وبذلك فقد تعاظم أثره في المجتمع فهو يعبر عن هموم الناس وتحدياتهم ويقترب من مشاكلهم ويحظى بثقتهم وقبولهم. كما يحمل مسؤولية المشاركة في إنضاج مفاهيم تنموية نابعة من التحديات المرتبطة بالمواطنين والابتعاد قدر المستطاع عن المفاهيم المستوردة ونشرها كما هي من دون تطويرها واغنائها لتصبح ملائمة للواقع المحلي. بذلك يؤدي أدوارا متعددة، من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية تساهم في انفتاح المجتمع على أفكار ومبادئ حديثة، كما تساهم في توعيته بمصالحه وحثه على الاجتهاد بحثا عن البدائل.

وتساعد التقنيات الحديثة على تنمية وتطوير هذا الدور وتحسين أدائه. إن الإعلام المحلي هو إعلام مسؤول عن طرح القضايا وتوجيه الرسالة وتوضيح الاهداف، ويدعو إلى التغيير(التطوير) من خلال التثقيف والتوعية.

كما حدد "شرام" و "لاسويل" عددا من الوظائف الرئيسية والفرعية للإعلام في المجتمعات عموما، وأشار ولبر شرام إلى مجموعة من الوظائف، الرئيسية أو الفرعية لوسائل الاتصال الجماهيري والتي منها على وجه الخصوص رفع معنويات الناس، توسيع آفاق التعرف على العالم، خلق الأجواء الملائمة للتنمية، تدعيم الحالة الاجتماعية...

وهنا تبرز مكانت الإعلام المحلي بصفة خاصة في المساعدة على صياغة العملية التشاركية خدمة للتنمية التي لن تتحقق من دون وعي المواطن بأهميتها على الصعيد الشخصي والمحلي والوطني .

"لقد فرضت التغييرات الهيكلية المتتالية التي تمخضت عن تنامي ظاهرة العولمة ردود فعل دفاعية طبيعية متفاوتة من بلد إلى آخر، آخذة بعين الاعتبار البعد المحلي كضرورة من أجل تحقيق اقتصاد اجتماعي ثقافي متوازن على المستوى الوطني.

إن إدراك البعد المحلي باعتباره وعاءً للأصالة والهوية الثقافية للمجتمع، يجعله يشكل خط التصدي الحاسم في مواجهة خطر توحيد النمط الثقافي الذي تسعى العولمة لفرضه، علما بأن الثقافة أصبحت تكتسي اليوم طابعا تجاريا، اقتصاديا، تكنولوجيا وصناعيا في آن واحد.

في ظل هذه المواجهة المفروضة، وبما أن معظم التبادلات المشكّلة للحياة الاجتماعية تمر عبر وسائل الإعلام باختلاف أشكالها، فإن هذه الأخيرة تضطلع

بالضرورة بأداء مهمة حاسمة في سبيل الدفاع عن أصالة القيم الثقافية الوطنية. من هذا المنظور تبرز أهمية الوظيفة الإستراتيجية للإعلام المحلي[٢٠]".

لكي تحقق وسائل الإعلام المحلية الهدف الأسمى، والمتمثل في تحقيق المشاركة وبالتالي المساهمة في تنمية المجتمع بكل فئاته وفي كل مجالاته، لا بدّ أن تعتمد مجموعة من الأساليب وتوظفها في عملها الإعلامي، سواء من حيث المواضيع المتناولة، أو كيفية طرحها على المتلقي، أو كيفية إنتاجها وإخراجها في شكلها النهائي وبالطريقة التي تؤثر بها على عقل المتلقي، لإحداث صدمة رد الفعل الإيجابي لديه، واستمالته للتفاعل مع الأطراف الأخرى.

أهداف الإعلام التنموي المحلي:

يهدف الإعلام المحلي إلى تحقيق مجموعة من الغايات من خلال الأدوار التي يؤديها، والتي تساهم بشكل فعال في بناء مجتمع تنموي قادر على الوصول إلى أعلى مستويات التطور والتقدم، نذكر منها:

- **كشف الغموض** الناتج عن نقص المعلومات حول حدث معين والذي يترتب عليه عدم معرفة التفسير الواضح للحدث من قبل المجتمع، وتكشف وسائل الإعلام الغموض من خلال تقديم التفسير الواضح للحدث أو زيادة المعلومات في هذه الحادثة؛ وهذا ما تفسره نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، فاستخدام الأفراد لوسائل الإعلام ناتج عن الوظائف المهمة (التوجيه، التثقيف... الخ) التي تقدمها. خلق التواصل التنموي في أوساط المجتمع الواحد من جهة وبين الأجيال المتعاقبة من جهة أخرى بنقل القيم من المواطنين الحاليين إلى المواطنين القادمين من أجل استمرارية العملية التنموية.
- **تسهم** وسائل الإعلام في تزويد الأفراد والجماعات بالمعلومات والحقائق التي تهدف إلى إقناعهم بضرورة الحاجة إلى التنمية وكيفية حدوثها، كما أنها تعمق الاقتناع بضرورة التغيير وقبول حدوثه، وذلك إلى جانب تعليمهم مهارات جديدة تسهم في تحقيق هذه الخطط بنجاح.
- **تكوين الاتجاه:** تكوّن وسائل الإعلام الاتجاه لدى الأفراد، مع عدم إغفال الدور الانتقائي للفرد المرغوب تكوين الاتجاه لديه؛ وتتم هذه العملية بشكل تراكمي، أي تحتاج إلى فترة زمنية حتى تظهر آثار الرسائل الإعلامية المرسلة إلى الأفراد، وهو ما تفسره نظرية التأثير التراكمي (طويل المدى).

[٢٠] زكريا عكه، عن الخيار المحلي، قراءات في الإعلام المحلي، ص٥، دار النشر جيطلي ٢٠١٦. الجزائر

- **ترتيب الأولويات :**ولهذا الأثر نظرية مستقلة تحمل الاسم نفسه، حيث أن وسائل الإعلام تبرز قضايا وتخفي أخرى مما يشكل أهمية لدى الأفراد من جراء تسليط الضوء من طرف الإعلام على قضية دون أخرى.
- **توسيع الاهتمامات**: وذلك أن وسائل الإعلام تعلم أفراد المجتمع أشياء ومعارف لا يدركونها من قبل، مما يشكل لديهم قدرة على متابعة الأحداث والتأثير عليها ومن المتفق عليه من طرف الملاحظين أن سبب انتشار الاحتجاجات الأخيرة في الوطن العربي مثلا مردها استخدام وسائل الإعلام التقليدية منها والحديثة.
- **نشر الوعي والثقافة**: تقوم وسائل الإعلام بدور رئيسي لنشر الثقافة وترسيخ القيم خاصة (قيم المواطنة والولاء والانتماء)، التي تعتبر مقومات حضارية بحيث تكون المادة الإعلامية ملبية لحاجات المجتمع وتطلعاته وأهدافه، منسجمة بشكل يتميز بالصدق والأمانة.
- **الدعم المعنوي:** وذلك أن وسائل الإعلام عندما تقوم بأدوار رئيسية ترفع الروح المعنوية لدى أفراد المجتمع نتيجة الإحساس بالاندماج في المجتمع، والعكس عندما لا تعبر وسائل الإعلام عن ثقافتهم وانتمائهم، ما تعكسه نظرية" الغرس الثقافي" التي تؤكد أن التعرض لوسائل الإعلام يختلف عن الأفراد الذين لا يتعرضون لوسائل الإعلام؛ فهذه الأخيرة وسيلة لغرس الأفكار بحيث تعمل وسائل الإعلام في هذه الحالة على إظهار الثقافات المختلفة في المجتمع، كما تبين أهمية العادات والتقاليد مما يزيد من تفعيل قيم الانتماء والولاء للوطن.
- **التنشيط:** ويعني به قيام الفرد بنشاط ما نتيجة التعرض لوسائل الإعلام، وهو حصيلة ربط بين الآثار السابقة؛ أي ربط الآثار المعرفية بالآثار الوجدانية، وبالتالي توسع من آفاق الناس، ويمكنها أن تلعب دور الرقيب، ويمكنها أن تشد الانتباه إلى قضايا محددة، وكذلك يمكن أن ترفع طموحات الناس، ويمكنها أن تصنع مناخا ملائما للتنمية، ولا يخفى في النهاية، ما لوسائل الإعلام من مهمات تعليمية ودور في صناعة القرارات كما أن زيادة الصراع في المجتمع يزيد من اعتماد أفراد المجتمع على وسائل الإعلام، ويمكن توظيف هذه الفكرة في الوقت الحالي، الذي تزايدت فيه الصراعات؛ فهذه الأحداث تزيد من اعتماد المجتمع على وسائل الإعلام نظرا لمواكبتها المستمر والسريع للأحداث.

علاقات التقارب والتقاطع بين الإعلام المحلي والتنمية المحلية

إن الهدف السامي للإعلام يكمن في تنوير الجمهور وحثه باستمرار على المضي قدما نحو الأفضل وبذلك فإنه يهيئ المناخ العام ويرافق الحراك التنموي المحلي حيف يعمل على إقناع الجمهور على ضرورة تبني التغييرات المطلوبة من طرف السلطات ويرفع مستويات الطموح لدى الأفراد لتحفيزهم على العمل التنموي.

إبراز الإعلام ووسائله والقائمين عليه فلسفة التنمية وتوجهاتها، واستخدام أدوات البحث العلمي لزيادة المقدرات الإعلامية على التحليل والاستقراء، والمهنية والمصداقية واحترام الحرية الصحافية والاستقلالية في تحديد مشكلات وقضايا وتحديات التنمية، والاستفادة من العلم والتكنولوجيا الإعلامية والثورة التقنية، لبناء قاعدة جعل الأفراد أكثر ميلا إلى المشاركة في صنع القرار، والمساعدة في خلق وتحقيق الانسجام في المجتمع المحلي، وتعزيز الشعور بالمواطنة وجعل اغلب الأفراد يتعرفون على أهميتهم وقيمتهم ومهامهم مما يزيد في مردودهم، معلومات وتحليلات يستفاد منها في وضع الاستراتيجيات وتحليل السياسات.

من جهة أخرى هناك بعض العوامل التي بإمكانها إعاقة السياسات التنموية المسطرة من طرف السلطات المحلية منها:

- قلة أو انعدام ولوج المؤسسات الإعلامية في المشاريع التنموية الخاصة بمجال تخصصها، حيث تعتبر الصناعات الإعلامية اليوم رافدا حيويا من روافد النمو الاقتصادي المحلي.
- عدم إشراك الكفاءات الإعلامية في عملية التخطيط التنموي ووضع السياسات العامة على المستوى المحلي، أي تحييد وسائل الإعلام عن المشاركة في التنمية وجعلها مجرد آلة أو أداة لتبليغ المعلومة من دون تحليل أو تفسير أو نقد.
- عدم الاهتمام بوسائل الإعلام والقائمين عليها والعاملين فيها، وعدم مساعدتها لتأدية الدور المنوط بها، من خلال توفير البيئة المريحة والوسائل اللازمة، والدعم والتشجيع لألا يصبح الاهتمام منصب على تحقيق الأرباح (تجارة) بدل الاهتمام بقضايا التنمية.
- نقص الاعتماد على الدراسات المتخصصة والمتعلقة بالجمهور على المستوى المحلي، أو استبعادها، هذا ما يؤدي إلى تجاهل الاهتمامات والاتجاهات والاحتياجات الحقيقية للجمهور الذي هو في آخر المطاف طرفا أساسيا في القضية.
- التخلف العلمي والتكنولوجي الذي يعيق من فعالية الأداء الإعلامي، خاصة بالمناطق الريفية.
- النقص في استقلالية الإعلام وكذا تدني مستوى مواردها المالية.
- الانعدام أو النقص في الكفاءات المهنية المتوفرة محليا وتشجيع الرداءة.

تجربة الإعلام المحلي والتنمية في الجزائر

كرس دستور ٢٣ فيفرى ١٩٨٩ في المادة ٤٠ بالنص على حق إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي، كما كرس الحق في الإعلام وحريته، وهو ما أكدته تشريعات الإعلام لسنوات ١٩٩٠، ١٩٩٦ و٢٠١٢ على التوالي.

وجاء قانون ١٩٩٠ (٠٣ أفريل ١٩٩٠) المعدل لقانون الإعلام ١٩٨٢، ومن أهم المواد الدالة على هذه الحرية التي وردت في قانون الإعلام لسنة ١٩٩٠نذكر:

المادة (٠٢): "الحق في الإعلام يجسده حق المواطن في الإطلاع بصفة كاملة وموضوعية على الوقائع والآراء التي تهم المجتمع على الصعيدين الوطني والدولي وحق مشاركته في الإعلام بممارسة الحريات الأساسية في التفكير والرأي والتعبير طبقا للمواد ٣٥، ٣٦، ٣٩و٤٠ من الدستور".

المادة (٠٣): "يمارس حق الإعلام بحرية مع احترام كرامة الشخصية الإنسانية ومقتضيات السياسة الخارجية والدفاع الوطني ".

المادة (١٤): "إصدار نشريه دورية حرة". هذه المادة (١٤) تؤصل لحرية الإعلام والصحافة والتعبير.

فقانون حرية الإعلام يتضمن عناصر الحق في الإعلام وفقا للمعاهدات الدولية ومواد الدستور المتعلقة بحقوق المواطن والإنسان الأساسية، والحقوق السياسية والاقتصادية ويكلف المؤسسات الاجتماعية ومؤسسات الدولة بتوفير الشروط الموضوعية المادية والقانونية والتنظيمية لتمكين المواطن من الحصول على المعلومات العلمية والثقافية والسياسية...التي تمكنه من ممارسة الحقوق المتعلقة بشخصه ومجتمعه وأمته.

ويُلزم هذا القانون المؤسسات القائمة على الإعلام بإيجاد الصيغ المناسبة لضمان سيولة هذه المعلومات بما فيها وسائل الإعلام الجماهيرية التي هي وسائط بين مصادر الإعلام والجمهور.

فالإعلام المحلي لا يقتصر على القيام بدوره الإيديولوجي/السياسي أو بالأحرى الدعائي، بل يجب أن يصبح جزءا من العملية المعرفية والعلمية لصبر غور واقع المجتمع المحلي الجديد والتأثير فيه فكريا وعمليا، فله أن يسهم في تحويل الفكرة إلى قوة مادية بنشر وترويج سياسة التنمية وتحديد خطط أهدافها وبرامجها على المستويين المرحلي والاستراتيجي، وكذلك يعمل على تحقيق هذه الأهداف عبر وعي الجماهير ونشاطها اليومي. وفي المجمل يتلخص الدور الحيوي للتوعية الاجتماعية في إطار التنمية أساسا في تحويل الشعارات "العمودية" إلى قوة مادية ملموسة من خلال الارتفاع بوعي الجماهير إلى مستوى فهم السياسات وتطبيقها، باعتبار أن التطبيق هو محك صحة النظرية وصوابها.

تحرص وسائل الاعلام المحلية على غرس الشعور بالانتماء للوطن أولا وللجماعة المحلية ثانيا، فما من مجتمع يستطيع أن يخترق حاجز التخلف الاقتصادي من دون أن يدرك أفراده أن مصلحتهم العامة تقتضي التشارك والتعاون فيما بينهم لتحقيق الأهداف العامة للتنمية، والتي تعود بالنفع عليهم جميعا. كما أن شعور المواطن بالولاء للجماعة المحلية هو الذي يدفعه لبذل المزيد من التضحيات التي تتطلبها مصلحة البلاد.

تؤدي وسائل الاعلام مهمة الدرع أو المتصدي أو المجابهة لكل محاولات التشكيك التي تقوم بها الأطراف المعادية، وأن تتصدى للشائعات والأفكار المغرضة والهدامة، وأن تعمل دائما على تبنّي النقد البناء الذي يستهدف علاج الأخطاء أو إثارة الانتباه والاهتمام بها.

في المجال الاقتصادي يجب أن نلفت الانتباه إلى التأثير المتبادل بين القطاع الإعلامي ومستوى وتيرة التنمية المحلية، حيث مما لا شك فيه فإن التنمية الاقتصادية العامة للمجتمع تنعكس حتما على الصحة الاقتصادية والمالية للمؤسسات الإعلامية نفسها والعكس صحيح.

المشاركة والتوجيه في كل مجالات التنمية الاقتصادية، من خلال البرامج الاقتصادية الهادفة، والحملات الفلاحية ذات المنفعة العامة، وتوجيه الاهتمام نحو السلوكيات الجديدة أو العادات الحديثة التي من شأنها أن تزيد في نسب النمو الاقتصادي مثل الحديث عن أهمية الادخار، وأهمية ترشيد النفقات، وعوائدها الإيجابية على الفرد والأسرة والمجتمع ككل.

التوعية والتثقيف الاستهلاكي، أي تطوير وترشيد الأنماط الاستهلاكية السائدة من إسراف وتبذير للموارد المحلية وخاصة الطبيعية منها كالمياه والهواء (التلوث)، والتوعية بأهمية الحفاظ على هذه الموارد لأنها ملكية عامة.

إعداد المواطن وتعميق إدراكه بقيمة العمل المنتج الذي يعتبر الحل الوحيد للقضاء على التبعية بمختلف صورها، ودفعه إلى الإنتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتي الإنساني أولا من حيث هو كائن منتج، وثانيا تحقيق الاكتفاء الذاتي الاقتصادي.

إن للإعلام التنموي دورا في تحفيز الإنتاج وتشجيع الصناعات المحلية من خلال عرض الافلام الوثائقية في العديد من الدول وتنشيط قطاع السياحة والدفع قدمًا نحو الأمام لمسار التنمية وإنجازها بالشكل المطلوب، اذ إن إنجاز التنمية يفترض تعبئة الموارد الذاتية للمجتمع وفق استراتيجية معينة (واضحة ومدروسة) لكيفية تحقيق التنمية وحصر أولوياتها، وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية، وإنشاء وتحديث الأجهزة والمؤسسات التي تنهض بالدور الرئيسي في تنفيذ الخطط والبرامج التنموية، وتحقيق قدر من العدالة في توزيع أعباء التنمية وعوائدها.

الإعلام والتنمية الاجتماعية

بما أن عملية التنمية الاجتماعية تستهدف النهوض بالجوانب الاجتماعية للشعوب مثل التعليم، والصحة، والإسكان، والشغل، ومعالجة الآفات الاجتماعية كالعنف والمخدرات ...، بل وتستهدف البشر من خلال إحداث التغييرات العميقة في أفكارهم وسلوكاتهم وقيمهم خاصة في الأوساط المحلية الريفية، فإن الدور الأكبر يقع على عاتق وسائل الإعلام من مسؤولية في زيادة الوعي بالحاجة والاهتمام بالتنمية والتطور

والتحديث والرقي إلى أعلى درجات التمدن والتحضر، ومن بين الأدوار التي تؤديها وسائل الإعلام على المستوى المحلي فيما يخص التنمية الاجتماعية نجد:

- المساعدة والمشاركة في بلورة قواعد لسلوك وقيمة التنمية في أذهان السكان المحليين، وتكريس المعايير الاجتماعية الإيجابية المرغوبة بدل الحديث أو الترويج لها فقط، وفي متابعة كل الانحرافات المجتمعية والظواهر السلبية وكشفها، والسعي إلى تقويم المواقف والاتجاهات السلبية والضعيفة، والدفع بالأفكار والقيم والمثل الإنسانية الراقية إلى الأمام.
- الدفع نحو المشاركة الشعبية الفعالة والانخراط في عملية التنمية من خلال الحث على التعاون والتماسك والتآزر، ومساعدة الفقراء وتعليم الأمي ومعالجة المريض الغير قادر على تسديد تكاليف العلاج، والإلحاح على التمسك بالتقاليد الإيجابية التي تربت عليها الأسرة الجزائرية المحلية والحفاظ على موروثها الاجتماعي العريق، ولعل أبرز مثال على ذلك هو صلة الرحم والزيارات بين الجيران والقيام بالأعمال الجماعية التي تعود بالنفع على الفرد ومحيطه وبلده مثل بناء المساجد وتوفير مستلزمات وأدوات التعليم للتلاميذ المعوزين.
- الدفاع عن الهوية الثقافية التي تميز المجتمع المحلي عن باقي المجتمعات وبالتالي الحفاظ على الأصالة وصيانة الذاتية الثقافية من أي غزو فكري، وفي الوقت نفسه تمكين الثقافة المحلية من التعبير عن نفسها أمام الثقافات الأخرى من خلال الاحتكاك والإثراء وحتى التكامل مع غيرها، وربط الأجيال الثقافية بعضها ببعض حتى لا يضيع الرصيد الثقافي للمجتمع المحلي خاصة وللأمة عامة، وهو دور تؤديه وسائل الإعلام المحلية بكل جدية ومسؤولية.
- الدفع بالمواطن على المستوى المحلي إلى ضرورة الاهتمام ببيئته المحيطة وبالمحافظة على نظافة المحيط لأنها المرآة العاكسة لنظافة الساكنة، وبضرورة المحافظة على الصحة العامة للناس من خلال حملات التوعية بضرورة التطعيم ضد الأمراض والأوبئة بالنسبة للرضع مثلا، وحملات التنبيه لمخاطر المخدرات والعنف في الأوساط الاجتماعية والمشاركة فيها بالنسبة للشباب.

لقد أصبحت وسائل الإعلام على المستوى المحلي أدوات ثقافية تساعد على دعم المواقف أو التأثير فيها وخلق أنماط ثقافية جديدة (إعادة تثقيف المجتمع)، تغير من نظرة المجتمع المحلي للأفكار والعادات والتقاليد البالية التي عفى عنها الزمن، كعدم السماح للبنات بمزاولة التعليم، ومنعهن من الخروج، والتزويج المبكر، وحرمانهن من أداء واجباتهن اتجاه مجتمعهن، وحرمانهن من المطالبة بحقوقهن كحق الميراث، وهي كلها عادات سلبية بثها الاستعمار في أفكار المجتمع المحلي والتي بقيت موجودة للأسف حتى اليوم في الكثير من المناطق.

فيما يخص سياسة استخدام وسائل الإعلام والدور الذي أدته في خدمة أهداف التنمية، كشفت الدراسات النظرية ودراسات تحليل المضمون في الجزائر عن مجموعة من النتائج نذكر منها:

- مسايرة وسائل الإعلام لمختلف التوجهات التي ميزت مرحلة التنمية في عهد التعددية السياسية، حيث برز الدور القوي للصحافة المطبوعة المستقلة التي تناولت مختلف القضايا المحلية بالطرح، وكذلك بروز الدور الواضح للإذاعات المحلية باعتبارها الوسيلة أو الأداة المسموعة العمومية الأقرب للمواطن المحلي، هذا في غياب الوسائل المسموعة المرئية التي بدأت بالظهور بعد سنة ٢٠١٥.
- تميزت في البداية معالجة مختلف وسائل الإعلام سواء المطبوعة أو السمعية البصرية، لمختلف موضوعات التنمية بالتركيز على المتابعة الإخبارية لمسيرة التنمية دون المعايشة الميدانية لمشروعات التغيير عن طريق القيام بدراسات وتحقيقات ميدانية، حيث تركّز الاهتمام على الجوانب الإيجابية والتغاضي عن السلبيات، ولكن مع مرور الوقت استدركت هذه الوسائل النقائص المسجلة خاصة مع وجود منافسة الإعلام المستقل، وأعادت شيئا فشيئا تعديل سياساتها الإعلامية لتتماشى والظروف المجتمعية الجديدة، ومتطلبات التنمية المحلية التي تفرض التحلي بروح النقد البناء لتقويم الانحرافات التي حصلت وخاصة إبان مرحلة الأزمة الدموية التي مرت بها الجزائر.
- تفاوت نجاح وسائل الإعلام في الجزائر عامة في مجال خدمة التنمية سواء الوطنية أو المحلية، فإذا كانت ساهمت في تطوير التعليم ومكافحة الأمية والمشاركة الإيجابية في مختلف برامج التنمية الفلاحية والصناعية، فإنها بالمقابل عجزت عن معالجة بعض القضايا الأخرى ومنها مسألة العنف المجتمعي الذي ميز مرحلة الأزمة السياسية والأمنية في الجزائر.
- قلة وجود التنسيق بين وسائل الإعلام ومخططي السياسة العامة في الجزائر وخاصة عند الحديث عن الإعلام المستقل أو الخاص حيث نلحظ وجود نوع من التنافر بين الجهتين، وهو شيء طبيعي بالنظر إلى حداثة التجربة الإعلامية التعددية أولا وعدم التمكن بعد من ضبطها بالصيغة القانونية الصحيحة، وثانيا بسبب الغلو الذي تمارسه هذه الوسائل في نقد، بل وتجريح السياسات التنموية والقائمين عليها، دون المشاركة في إيجاد آليات وحلول وبدائل أخرى للسياسات التنموية الموجودة.

خاتمة :

يعتبر الإعلام اليوم كمركز للتبادلات الاجتماعية بشتى أنواعها. أكثر من ذلك، فإن وسائل الإعلام أصبحت تحل وبنسبة معتبرة محل المؤسسات الاجتماعية التقليدية المكلفة بالتنشئة الاجتماعية كالعائلة والمدرسة وغيرها. ناهيك عن الدور المحوري والفعال الذي تلعبه الصناعات الإعلامية والاتصالية على المستوى الاقتصادي عالميا،

وطنيا ومحليا. من المسلم به أن تلك الصناعات تشكل قطاعا اقتصاديا نشطا ومرجعيا على المستوى العالمي وترتكز عليها الدول باعتبارها قاطرة للنمو والتطور الاقتصاديين. هذا ما يبرز إلى الواجهة المكانة الاستراتيجية التي تحتلها الوسائل الإعلامية والاتصالية في المجتمع ومدى قدرتها بالإسهام بفعالية في إنجاح السياسات التنموية المسطرة من طرف السلطات العمومية، والمحلية منها خاصة، وتجسيد مبدأ النهوض بالصعيد الداخلي لمواكبة التغييرات الجذرية والمتسارعة على المستوى الإقليمي والعالمي.

وعلية فيتعين على السلطات السياسية أن تضع في الحسبان ضرورة إدماج القطاع الإعلامي والاتصالي المدعم بالتكنولوجيات الحديثة ضمن رؤيتها للتطور الوطني والمحلي مع تهيئة المحيط بكل أبعاده لضمان تحقيق التنمية المحلية الشاملة.

من جهة أخرى، يجب تدعيم الشبكة الإعلامية الوطنية والمحلية منها خاصة وتهيئة المحيط العام المحلي والوطني بحيث يتسم بالحرية والمرونة لتمكينها من النهوض بالفرد كمواطن يتبنى الإيجابية والفعالية مع تكييف القوانين الخاصة بالإعلام على حسب المتطلبات المشروعة للقطاع الإعلامي وعزل السياسة عن التسيير الإداري والاقتصادي.

التوصيات:

١/ ضرورة التأكيد على أن الإعلام المحلي ووسائله يمثل الشريك الأول للسلطة السياسية فيما يخص التوعية التنموية للمواطن، من خلال إشراك القائمين على الإعلام واستشارتهم في الخطط والسياسات التنموية المحلية، حتى تتحقق المردودية المطلوبة وتتحقق الأهداف المتوخاة.

٢/ دعم الوسائل الإعلامية المحلية ماديا ومعنويا، والاهتمام باحتياجاتها من كافة الجوانب وخاصة فيما يتعلق بتوفير المقرات.

٣/ فتح المجال أمام الإعلام ووسائله للقيام بالاستثمارات المحلية، لصالح هذه المؤسسات أولا ولدعم نمو المجتمع المحلي اقتصاديا ثانيا، أي إيجاد صناعة إعلامية متطورة متزامنة مع تطور القطاع الخاص في التنمية.

٤/ تطوير قدرات وكفاءات القائمين على الإعلام ووسائله، والممارسين للوظيفة الإعلامية من خلال التربصات الداخلية والخارجية، وفتح معاهد ومراكز خاصة لتكوينهم وتدريبهم.

٥/ فتح المجال أمام تعددية إعلامية حقيقية من خلال حياد الإدارة، ومنع تدخل السلطة في الشؤون الإعلامية وترك المجال لأهل الاختصاص في مجال الرقابة على المضامين الإعلامية.

٦/ تخفيف الموانع القانونية المفروضة على الإعلام ووسائله ومؤسساته، وإصدار تشريعات وقوانين تحمي الإعلامي وتحفظ حقوقه وتصون كرامته، فالحرية الإعلامية

لها الدور البارز في تفجير طاقات الإبداع والرفع من مستوى وقيمة المؤسسات الإعلامية، وتفتح المجال أمام المنافسة الإعلامية بينها.

٧/ رقمنة الإعلام المحلي، ويقصد بهذه الرقمنة تأهيل الأشكال الإعلامية المحلية لتواكب التحولات الجديدة، التي أحدثتها الثورة الرقمية في وسائل نقل المعلومة والتواصل والإعلان وتبادل الخبرات والانفتاح على التجارب الوطنية والدولية، ويتوجب على مختلف المؤسسات العمومية والخاصة، من أجهزة الدولة، ومكونات المجتمع المدني، ومؤسسات التعليم، وشركات... أن تخوض هذه التجربة، التي أصبحت من مستلزمات المرحلة الراهنة. لاسيما وأن ذلك أصبح لا يتطلب إمكانات مادية هائلة، إذ أنه يمكن أن تكتفي في البداية بتجربة المدونات والمنتديات المجانية، فتعرف بمكونات تنمية المجتمع المحلي، على مختلف مستوياتها.

المراجع

عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠١

محمد أحمد محمد داني، الحكم المحلي والمشاركة الشعبية قراءة جديدة، هيئة التربية للطباعة والنشر، ٢٠٠٦

عواطف عبد الرحمن، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، عالم المعرفة، عدد ٧٨، الكويت، ١٩٨٤

محمد سلمان طالع، أساليب ووسائل تحقيق التنمية الريفية المشاركة الشعبية مدخلا، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٨

كمال عبد الرؤوف "مترجما"، دليل الصحفي في العالم الثالث، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، ١٩٨٨

علي عبد الفتاح كنعان، الإعلام والمجتمع، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٤

فوزي هادي الهنداوي: السلطة الرابعة وأثر الخطاب الإعلامي في القيم الاجتماعية، (عبر شبكة المعلومات)

نسرين حسونة، الإعلام الجديد المفهوم والوسائل والخصائص والوظائف، مقال على موقع الألوكة الإلكتروني

زكريا عكه، عن الخيار المحلي، في "قراءات في الإعلام المحلي"، دار النشر جيطلي، الجزائر، ٢٠١٦

ميلود عروس، الإعلام المحلي ونشر ثقافة المشاركة المحلية، في: قراءات في الإعلام المحلي، دار النشر جيطلي، الجزائر، ٢٠١٦

محمد الحماجي، أحمد سعيد، الإعلام التربوي في مجالات الرياضة واستثمار أوقات الفراغ، مركز الكتاب للنشر، ط١، مصر، ٢٠٠٦
محمد خليل الرفاعي، دور الإعلام في العصر الرقمي في تشكيل قيم الأسرة العربية، دراسة تحليلية، مجلة جامعة، دمشق، المجلد27 ، العدد ١و، 2011
حازم الحمداني، الإعلام الحربي والعسكري، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠٩
شون ماكبرايد، أصوات متعددة وعالم واحد: الاتصال والمجتمع اليوم وغدا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط١، الجزائر، ١٩٨١
محمد بوضياف، الهيئات الاستشارية في الإدارة الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د س ن
سناء محمد الجبور، الإعلام والرأي العام العربي والعالمي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠
صالح أبو أصبع، دراسات في الإعلام والتنمية العربية، مؤسسة البيان، دبي، ١٩٨٩
سعد سلمان المشهداني، الإعلان التلفزيوني وتأثيره في الجمهور، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١
محمد المسفر، تحليل الرسالة الإعلامية :تأثير الفضائيات العربية على الشباب العربي، مجلة المفكر، ع٣، فيفري2008
إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، ٢٠٠٥، ص ١٠٩
عامر حسن فياض، فكرة التعددية السياسية في العراق الحديث، الصيرورة والبواكير، مجلة دراسات عراقية، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٥، ص٤٣.
أسعد عبد الوهاب عبد الكريم، آليات التعددية السياسية وعلاقتها بالديمقراطية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، عدد ١٩، ص ٤٣٢.
عبد العزيز الشيخلي، العلاقة بين الحكومة المركزية والإدارة المحلية(ندوة)، المعهد العربي لإنماء المدن، بيروت، ٢٠٠٢، ص ١٢.
مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية ،1986، ص ٦٤.
أحمد صقر عاشور، الإدارة العامة مدخل بيئي مقارن، دار النهضة العربية، لبنان، ط١،١٩٧٩، ص٤٠٤.
كريم لحرش، مغرب الحكامة، التطورات، المقاربات والرهانات، ط٢، طوب بريس، الرباط،٢٠١١، ص١٦٣.
رابح لعروسي، السلطة التشريعية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية، مذكرة ماجستير بجامعة الجزائر،٢٠٠٤، ص ٢٤

خطيب، عبد الله، العمل الجماعي، مقرر ٣٣١٦، جامعة القدس المفتوحة، برنامج التنمية الأسرية، ٢٠٠٦، ص ٥.

غنيم، عثمان، التخطيط أسس ومبادئ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١، ص ١٧٨.

السيد عليوة منى محمود، مفهوم المشاركة السياسية، مقاربات، عدد ١٤/١٥، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية،٢٠١٦ص ٢٩٣.

VACHON, B., *Le développement local. Théorie et pratique. Réintroduire l'humain dans la logique de développement*, Ed : Gaëtan Morin, 1993

DELFAU, G., *Le retour du citoyen. Démocratie et territoires.* Ed. de l'Aube, 1994, Collection : Monde en cours

GIZARD, X., *La valeur ajoutée du développement local en Europe*, In Info- Cridel n°22 Ed. Centre de Rencontres et d'Initiatives pour le Développement Local (CRIDEL), 1993 LAOT F.\ROUAH M., *Piloter le développement social. Guide d'évaluation dynamique et participative*, Ed. L'Harmattan, 1994. Collection : Minorités et sociétés

MENGIN, J.\MASSON, G., *Guide du développement local et du développement social.* Ed. L'Harmattan, 1989. Collection : Logiques sociales

GREFFE, XAVIER. *Le développement local*. L'Aube / DATAR, 2002

SCHLAIFER, Michel. *Pour une pédagogie de concertation*. GREP, 07/2005

DE LA HAYE YVES. *L'information locale et la démocratie à travers le cas de Grenoble*. In : L'Homme et la société, N. 47-50, 1978. Mass média et idéologie - Impérialisme et fronts de lutte. pp. 149-159.

FAURE A., 2016, Des élus sur le divan. *Les passions cachées du pouvoir local*, Grenoble, PUG, (Le prologue : Pour un renversement de perspective)

DOUILLET A.-C., FAURE A., HALPERN C., LERESCHE J.-P., 2012, *L'action publique locale dans tous ses états. Différenciation et standardisation*, Paris, L'Harmattan (coll. Logiques Politiques).

FAURE ALAIN, et DOUILLET ANNE-CECILE (Eds). *L'action publique et la question territoriale*. Grenoble : PUG (Presses Universitaires de Grenoble), 2005. (Symposium).

FAURE (ALAIN), BALME (RICHARD) MABILEAU (ALBERT) sous la direction de. – *Les nouvelles politiques locales. Dynamiques de l'action publique*. – Paris : Presses de Sciences Po, septembre 1999.

BELLOUBET-FRIER, N., 2007, « *Vers un modèle européen d'administration locale ?* », *Revue française d'administration publique*, École Nationale d'Administration. CERA, No. 121-122, Strasbourg.

BOURDIN A., 2000, *La question locale* PUF.

BOURG D. ET WHITESIDE K., 2010, *Vers une démocratie écologique, le citoyen, le savant et le politique. La république des idées.* Paris, Le Seuil.

CALAME P., 2015, «*La gouvernance territoriale, clé de la transition vers des sociétés durables*». *L'économie politique 4 n°68*, 59-70.

CAMPAGNE P. ET PECQUEUR B., 2014, *Le développement territorial, une réponse émergente à la mondialisation*, éditions Charles Léopold Mayer.

COURLET C. ET PECQUEUR B., 2013, *L'économie territoriale*, Presses Universitaires de Grenoble.

JOHN AGNEW, *Symposium on Political Centralization And decontralization*, In Policy Studies, Vol 18, N0 3, 1999, P. 13.